المتكلمين من القول بتأثر معلولين بعلة واحدة، فهو ينصب «زيداً» في قولهم: «زيداً ضربته» بالفعل الذي بعده، لا بفعل محذوف مفسر، والفعل الظاهر عنده يكون ناصباً (زيداً)، وضميره، ولا يهمه أن يؤدي ذلك إلى الاعتراض عليه بتعدية الفعل إلى اثنين، مع أنه لا يتعدى بنفسه عند البصريين إلا إلى مفعول واحد[1].

وقد يتصور فعلاً، ولا فاعل له كما هو معروف من مذهبه، فقد كان يذهب إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، وعلى ذلك لا يحتاج إلى تقدير الفاعل، أو تأويله في أول الفعلين المتنازعين عند أعمال الثاني[2].

وقد نجد الكسائي يخالف البصريين ولكنه يعتمد رأياً سبقه إليه بصريون خرجوا على جمهرة أصحابهم، ومن ذلك قوله في «جوارٍ» ونحوها التي لا يعدها من المنقوص، بل يجريها مجرى الممنوع من الصرف فيجرّها بالفتحة مستشهداً على ذلك بقول الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولىً هجوتـه ولكن عبـد الله مـولى مـواليـا

وكان عيسى بن عمر وأبو زيد من البصريين ذهبا هذا المذهب[3]، وسائر البصريين يجرون ذلك مجرى المنقوص. وقول الفرزدق هذا في هجاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي غلّط الفرزدق في قوله:

وعض زمانٌ يا ابن مروانَ لم يدعْ من الناس إلّا مُسحتاً أو مجلّف

والخبر معروف[4]. وكان سيبويه قد حمل هذا على الضرورة، وقال بعد أن أورد بيت الفرزدق وقول الهذلي:

أبيت على معـاريَ واضحـاتٍ بهنّ ملوَّبٌ كـدَمِ العِبـاطِ[5]

(١) شرح الرضي على الكافية ١/١٦٣.
(٢) المصدر السابق ١/٨٧.
(٣) المصدر السابق ١/٥٨.
(٤) نزهة الألباء ص ٢٧.
(٥) انظر هامش الكتاب ٢/٥٩، وهو حاشية الأعلم الشنتمري.